العزوف في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018: دراسة تحليلية

Reluctance in the 2018 Iraqi Parliamentary Elections: An Analytical

علي سعدي عبدالزهرة جبير

Ali Saadi Abdul-zahra

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين (العراق)، ali.saady1122@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/11 تاريخ القبول: 2022/02/06 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

العزوف الانتخابي ظاهرة تعاني منها أغلب النظم السياسية الديمقراطية بما فيها الدول المتقدمة، إلا أن هذه الظاهرة تسود في دول عالم الجنوب بما فيها العراق، والعزوف الانتخابي يعني الامتناع عن التصويت في الانتخاب، وشهد العراق منذ عام 2003 اربع دورات انتخابية برلمانية، اخرها عام 2018، ونلاحظ في كل دورة انتخابية عزوف شعبي، ويرجع ذلك إلى أسباب سياسية تمثلت بالنظام الانتخابي المتبع في البلاد، والاغتراب السياسي نتيجة شعور المواطنين بعدم أحداث تغيير في العملية السياسية، والمحاصصة السياسية أي التوافقات بين الكتل والاحزاب السياسية على تقاسم السلطة، فضلاً عن الفساد السياسي المستشري في جميع مفاصل الدولة، وأسباب اقتصادية واجتماعية تمثلت بالفقر والبطالة.

كلمات مفتاحية: العزوف، الانتخابات، العراق، انتخابات عام2018، اسباب العزوف.

Abstract:

Enter Electoral reluctance is a phenomenon that most democratic political systems suffer from, including developed countries, but this phenomenon prevails in the countries of the south, including Iraq, and electoral reluctance means abstaining from voting in the elections. Since 2003, Iraq has witnessed four parliamentary elections, the last of which was in 2018, In every electoral cycle, we notice a popular reluctance, which is due to political reasons represented in the electoral system followed in the country, political alienation as a result of citizens' feeling that there has been no change in the political process, and political quotas, i.e., consensus

between political blocs and parties to share power, as well as the rampant political corruption in All aspects of the state, and economic and social reasons represented by poverty and unemployment.

Keywords: Reluctance, elections, Iraq, 2018 elections, reasons for reluctance.

المؤلف المرسل: علي سعدي عبدالزهرة جبير، **الإيميل**: ali.saady1122@gmail.com

1. مقدمة:

شهد العراق في 12 آيار 2018 رابع دورة انتخابية برلمانية وسط ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة تماما عن الدورات السابقة، وأهم هذه الظروف هو تحرير الأراضي العراقية بالكامل من عصابات داعش الارهابية، واستفتاء اقليم كردستان وتظاهرات شعبية عمت أغلب المدن العراقية للمطالبة بالإصلاحات السياسية، كما عرفت الانتخابات البرلمانية لعام 2018 إدخال تكنولوجيا المتطورة في العملية الانتخابية وفي كافة مراحلها، وكان النظام الانتخابي المعمول القائمة المفتوحة للتمثيل النسبي للقوائم الحزبية، وذلك باستخدام المحافظات كدوائر انتخابية، واستخدم نظام طريقة سانت ليغو بالطريقة العراقية الذي يضمن لمرشحي القوائم الكبير الفوز في الانتخابات، كما تم تعديل قانون الانتخاب مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 قبل الانتخاب لمرتين، وأهم ما تميزت انتخابات عام 2018 بضعف الإقبال وقلة نسبة المشاركين التي بلغت حسب الإحصائيات الرسمية (44.52%) أي نسبة العزوف الانتخابي(55.48%)، مقارنة في الدورات البرلمانية السابقة، ويرجع ذلك إلى أسباب سياسية تمثلت بالنظام الانتخابي الذي يعمل على وصول الاحزاب الكبيرة، نتيجة لصياغة الكتل السياسية لقانون انتخابي وفق مقياسا الخاص، والاغتراب السياسي أي الإحباط التي اصيب بها الناخب العراقي نتيجة عملية لتكرار المشهد بعدم قدرة الحكومات المشكلة بتوفير الخدمات الضرورية، لذلك لم يجد الناخب حلا أخر إلا عدم المشاركة حتى لا يعطي صوته إلى مرشح سبق وأن انتخبه لمرات ولم يحقق أي شيء، والمحاصصة الطائفية في توزيع المناصب بين القوى السياسية الحاكمة وليس على أساس الاستحقاق الانتخابي، فضلاً عن هذه القوى اتسمت بالشخصنة ولم تستقطب مشروعاً سياسياً، والفساد السياسي المستشري في جميع مفاصل

الدولة، وكذلك اسباب اقتصادية واجتماعية تمثلت بالفقر والبطالة، كل ذلك الاسباب دفعت المواطن العراقي بعدم التصويت والعزوف عن الانتخابات، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول ماهية العزوف الانتخابي، في حين تناول المبحث الثاني طبيعة الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018، أما المبحث الثالث تناول أسباب العزوف الانتخابي في العراق.

وتنبع أهمية البحث في أن العزوف الانتخابي هي ظاهرة تعاني منها اغلب النظم السياسية المعاصرة التي تتبنى النظام الديمقراطي، ولاسيما في دول عالم الجنوب بما فيها العراق،

والاهتمام بهذه الظاهرة لكونه تمس النظام السياسي بصورة عامة والمجتمع بصورة الخاصة، والبحث عن أسباب العزوف الانتخابي في العراق.

وتكمن إشكالية البحث أن العزوف الانتخابي في العراق أصبحت ظاهرة تنتقل من دورة انتخابية إلى أخرى، وكان آخرها انتخابات عام 2018 الذي لم يصوت أكثر من نصف الشعب في تلك الانتخابات، ويرجع ذلك بسبب عدم قناعة النخب العراقي بالنخبة السياسية الحاكمة، وتكرار الوجوه في كل دورة انتخابية، والتوافقات السياسية في ما بينهم، وغياب الخدمات الأساسية، لذلك فكانت الاجابة هي معاقبة النخبة السياسية بالعزوف الانتخابي.

وتنطلق فرضية البحث من أن القوى الحاكمة لم تؤدي عملها في المستوى المطلوب الأمر الذي كان له الأثر على عزوف الناخب العراقي في الانتخابات البرلمانية لعام 2018، لاسيما بعد أن أدرك أن النظام الانتخابي المعول به سينصف تلك القوى.

واعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق وما هي اسباب العزوف، كما اعتمدنا على منهج الاتصال باعتبار أن هذا المنهج هو عبارة عن عملية تفاعلية بين المرشح والناخب ويكون الوسيط في ذلك الانتخابات.

أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

2. ماهية العزوف الانتخابي

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، تناول المطلب الأول مفهوم العزوف الانتخابي، في حين تناول المطلب الثاني: أنواع العزوف الانتخابي، أما المطلب الثالث تناول أسباب العزوف الانتخابي.

1.2 مفهوم العزوف الانتخابي

العزوف من ناحية اللغة تعني الامتناع عن القيام بشيء، يبقى بعيدا، أي الامتناع عن التصويت، أي أن تبقى لا تتصرف، من لا ممارسة حق، وأصل كلمة لاتينية، وفي اللغة الفرنسية تعني الامتناع عن التصويت أثناء إجراء الانتخابات أو الاستفتاء، يتمثل في الأشخاص الذين يمتنعون عن الإدلاء بأصواتهم والتي تكون بسب دوافع متعددة ومتنوعة، ولذلك لا ينبغي أن يعتبر الأفراد العازفون أو الممتنعون الذين يصوتون بالأبيض غير منتخبون، ولا يجب أن يحتسبوا من أرقام قياس الامتناع عن التصويت، وفي الاصطلاح يعني العزوف الامتناع عن المشاركة في المداولات أو التصويت في الانتخاب أو الاستفتاء، والامتناع هو موقف أولئك الذين يمتنعون عن التصويت بطريقة تطوعية أو لا، وهي الظواهر التي تقود الناس أو الأفراد لكي لا يصوتوا[1].

ويعرف العزوف الانتخابي على أنه ظاهرة ذات أهمية بالغة لأنه يعتبر بالمعنى الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجية عن نطاق الأسرة الضيق، أو أنهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة، أما الذين يعتمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن آراءهم الخاصة[2]، وكذلك يبدأ العزوف الانتخابي انطلاقا من عدم التسجل في القوائم الانتخابية، كأولى الأشكال التي يظهر فيها، كما يمكن أن يكون عن طريق عدم الذهاب إلى الانتخاب، وفي مستوى ثالث يظهر في إفساد ورقة التصويت أو ترك الظرف فارغ، وكل هذه المظاهر تعد شكلا للامتناع عن التصويت[3].

فالعزوف عن الانتخاب هو موقف سلبي يتخذه في هذا السياق الناخب، بغرض الاحتجاج على المشاركة في التصويت، ففي الانتخابات والاستفتاءات يتخذه بعض الناخبين هذا الموقف كتعبير عن السلبية أو العزوف أو رفض المشاركة بسبب قناعة الأحزاب، أو الجماعات التي ينتمون إليها بعدم

جدوى المشاركة في الانتخابات أو الاستفتاءات بدعوى تزييفها أو رفض نظامها وآلياتها أو شروطها المجحفة بحقهم، وقد يحدث الرفض لأسباب متعلقة بالناخب وبرفضه للمشاركة السياسية بسبب ظروف اجتماعية مثلاً[4].

2.2 أنواع العزوف الانتخابي

هناك نوعين من الممتنعين عن التصويت في الانتخابات وهما[5]:

1. العازفون غير الملتزمين: يمثلون الأغلبية وتتضمن هذه المجموعة العاطلين عن العمل والعمال والتجار الصغار والنساء العاملات في الصناعة التقليدية، اما مستواهم التعليمي فهو ضعيف أو منعدم ويوجد لديهم شعور فقدان الثقة في النخبة الحاكمة وفي المؤسسات السياسية المنبثقة عن التجارب الانتخابية السابقة التي أحدثت واقعاً سلبياً على سلوك هذه الفئة من الناخبين التي كانت ردت فعلها تجاه العملية الانتخابية هو اللامبالاة وتوخي الحذر إذا الخطابات بما فيها تلك التي تدين سلوك الدولة ورجال السياسة.

2. العازفون الملتزمون: وأغلبهم ذكور من الشباب أو في متوسط العمر، وهم على عكس المجموعة السابقة يهتمون بالسياسة بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة، إلا أنهم يعتبرون ما يسمى بـ المسلسل الديمقراطي نوع من الخداع، كما يحتقرون المؤسسات السياسية الحالية لأنها في رأيهم لا تمثل ارادة الشعب لاسيما مع الأحزاب السياسية الإصلاحية، كما أن اغلب هؤلاء ليس لهم انتماء سياسي الا أنهم يتعاطون مع أفكار ومبادئ بعض الأحزاب بما فيها تلك المحظورة دون الانتماء إليها، ويلاحظ أنه سلوكهم السلبي هذا ليس انفعالا ولكنه نابعا من وعي سياسي، إذ يمكن لهذه المجموعة أن تشارك في الاختراع في حالة حدوث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية، والعزوف بهذا المعنى يعني مقاطعة السياسيين لا مقاطعة السياسة، ومقاطعة الشروط الانتخابية لا مقاطعة مبدأ الانتخابات، ورفض ممارسة الأحزاب لا مبدأ الحزب.

3.2 أسباب العزوف الانتخابي

أولاً: الاسباب السياسية

وتتمثل الأسباب السياسية المؤدية للامتناع في عدم كفاءة المرشحين، وفساد السياسيين والمصالح الخاصة التي تسعى إليها الأحزاب، وعدم تمثيل مصالح المواطنين ومتطلباتهم، وكذلك عزوف المواطنين عن الأحزاب السياسية الذي هو ناجم عن فقدان الثقة في الطبقة السياسية سواء الحاكمة أو المعارضة، فمن جهة تشهد الأحزاب الحاكمة تصدع كبير تتجلى داخل العمل الحكومي وفي البرلمان وخارجه، ومن جهة أخرى لا توفر أحزاب المعارضة بديلاً يحظى بجاذبية، بالإضافة إلى الضعف الكبير على مستوى البرامج وعدم تلامها مع متطلبات المواطنين، ويقتصر دور الأحزاب السياسية بين كل موعد انتخابي وآخر على شحذ ماكينات الدعاية الحزبية لتعبئة القاعدة الانتخابية والتعامل مع المواطنين كخزان أصوات ينتهي دورهم بانتماء الاقتراع العام، بذلك فقد فشلت النخبة السياسية في توفير الحافز الضروري لإشراك الأشخاص في الانتخابات وزيادة ميلهم للتصويت، وكما يرى المواطنون أن هنالك قنوات قليلة مفتوحة لهم للمشاركة مع السياسيين وهذا ما يولد لديهم شعور أنهم أهملوا وهمشوا من قبل السياسيين الحاكمة[6].

وأن مواقف الأحزاب وبرامجها وخطاباتها في كثير من الأحيان متشابهة، إضافة إلى عدم وضع برنامج مجتمعي شامل وحداثي يلمس مكامن الخلل والحلول الناجعة والواقعية لهذا الخلل، علاوة على افتقاد جل الأحزاب إلى عنصر الديمقراطية الداخلية في هياكلها وعدم تشبيها مما يكرس الزعامات والكاريزما السياسية، وكذلك التهافت المرضي على الكراسي والمناصب والتلاسن بين الفاعلين السياسيين على مرأى ومسمع في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية عند قرب كل محطة انتخابية، مما يزيد من تعميق الفجوة بين المواطن والعمل السياسي، وأن الأخيرة أصبحت جرما في ثقافة وتربية المواطن داخل أسرته ومحيطه وأقربائه وأصدقائه نظرا للترسبات التي خلفها هذا البعد على سلوكه ونفسيته أزاء المشهد السياسي والفاعل السياسي، بالإضافة إلى تعثر تجربة الحلول السلمي على السلطة، وفشل التأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي

لا سيما في مجال الإصلاح السياسي، مما خلف تناقضاً بين الخطاب المعلن والفعل الممارس، وبين المنتظر والمعمول على أرضع الواقع[7].

ثانياً: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

وتتمثل الأسباب الاجتماعية للامتناع عن التصويت في وجود خلل في الاندماج الاجتماعي للفرد داخل المجتمع الكلي، بحيث يتأثر بحجم ومدى التصويت أو الامتناع عن التصويت في الانتخابات بالمتغيرات المختلفة، كالتعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، إذ يرتبط الدخل إيجابياً مع المشاركة، فأصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط، وكذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم حيث تعتبر الأمية أحد معوقات التي تحول دون مشاركة الفرد في الانتخابات خاصة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعيا ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساسا بالقدرة على التأثير في صنع القرار، والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا السياسية، كما يميل الأشخاص ذوي المركز المهني المرتفع إلى المشاركة بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المنخفضة[8].

ويتأثر حجم ومدى المشاركة حسب نوع الانتخابات، إذ يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلاً إلى المشاركة عن الرجل غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يعمل باستمرار على تضييق هذه الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، كما تتأثر المشاركة بعامل السن، فإنه يزداد مستوى المشاركة مع تقدم العمر، وهذه العوامل لا تشكل قاعدة مطلقة فهي تتغير بتغير المتغيرات الاجتماعية لكل فرد ومجتمع، وان الفقر والبطالة يؤديان دوراً هاماً للزيادة في نسب الامتناع بسبب نقص الإمكانات الاقتصادية التي تجعله لا يميل إلى الاهتمام بالسياسة، كما أن البطالة تعبر عن فشل النظام السياسي وهو بدوره يؤدي إلى عدم ثقة هؤلاء بالقادة، والامتناع عن التصويت هي وسيلتهم لإيصال مطالبهم، وان ارتفاع هذه الظاهرة التي تمس فئة كبيرة من الشباب، لاسيما الإطارات وخريجي الجامعات والتي تؤدي إلى ازدياد تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية[9].

ثالثاً: أسباب غير ارادية وزمنية.

تتمثل الأسباب غير ارادية بعدم قدرة الفرد مثل حالة الشيخوخة والمرض، أو البعد عن مكاتب التصويت، وان الأسباب الزمنية تتمثل في زمن الذي أقيمت فيه الانتخابات ونوعها ومدى أهميتها، وأيضا تأثير الظروف التي تجري فيه الانتخابات، بالإضافة إلى تعقد نمط الاقتراع إذ أن اغلب الناخبين يتعذر عليهم فهم هذا النمط، وكذلك التقطيع الانتخابي المتحكم فيه أحيانا وهندسته وفق المصالح والأهداف المرجوة للإدارة، وأيضا ظاهرة التحول السياسي والإخلال به الثقافة المجتمعية، إذ أن المواطن صوت للمرشح على أساس انتماء سياسي معين فإذا به يرتحل إلى انتماء سياسي آخر ضاربا عرض الحائط المبدأ التعاقدي بينه وبين المرشح، وكذلك غياب عنصر الثقة لدى المواطن الذي تراكم نتيجة الوعود الذي كانا يتلقاها من المرشح دون أن يلمسها على أرض الواقع[10].

3. طبيعة الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018

اجريت الانتخابات البرلمانية في دورتها الرابعة في العراق في 12 أيار لعام 2018، وخاض افراد المجتمع العراقي هذه الانتخابات وسط أجواء وظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة تماما عن الدورات السابقة، وأهم هذه الظروف هو تحرير الأراضي العراقية بالكامل من عصابات داعش الارهابية التي كانت تحتل بما يقارب ثلث مساحة العراق منذ عام 2014، ومن ثم إحراز النصر على تلك العصابات في عام 2017 على يد القوات العراقية التي شمل الجيش والشرطة وقوات الحشد الشعبي والعشائر والبيشمركة بالتعامل مع التحالف الدولي[11]، ولحدوثها بعد فترة وجيزة من استفتاء إقليم كردستان العراق، فضلاً عن دعوات مطالبة بالإصلاح السياسي من مختلف الجهات سواء داخل الأوساط الشعبية أي مختلف الشرائح الاجتماعية العراقية، والأوساط السياسية أي الأحزاب والكتل والحركات السياسية، انطلاقاً من أن العملية الديمقراطية والانتخابية الصحيحة هي من تقود إلى الإصلاح بكافة أشكاله[12].

ودأبت الأحزاب والتيارات والكتل السياسية على استغلال المدة قبل الانتخابات البرلمانية للترويج العالمي لتسويق نفسها لجمهور الناخبين إلا أن ما ميز تلك الانتخابات هو تبني القوى السياسية جميعهاً خطاباً وطنياً ينبذ الطائفية، فضلاً عن تبني مشاريع اصلاحية ومحاربة الفساد ونبذ المحاصصة، وكانت تلك

الانتخابات من أهم العمليات الانتخابية التي جرت كونها تزامنت مع صعود موجة الاحتجاجات والتظاهرات في العام 2015، واستمرت ضد الحكومة العراقية المتهمة بالفساد والتقصير في واجباتها تجاه المواطنين، وفقدان الثقة بالطبقة السياسية الحاكمة، لذا عملت الأحزاب السياسية عبر ممثليهم في مجلس النواب على سن قانون للانتخابات يضمن بقائهم في السلطة، لاسيما بعد فشل الحكومة في تلبية مطالب المتظاهرين التي تعلقت اكثرها بالخدمات بمختلف أبعادها، لذلك كان التنافس بين الأحزاب السياسية يصل إلى مرحلة الصراع عبر استخدام التسقيط العالمي والتشهير والحرب الكلامية باستخدام مختلف وسائل الاعلام لشخصيات سياسية حزبية[13].

وشهدت الانتخابات البرلمانية لعام 2018 إدخال تكنولوجيا المتطورة في العملية الانتخابية وفي كافة مراحلها، وأن من أهم الأسباب التي دعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى إدخال تكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية هو تأخير إعلان النتائج في جميع العمليات الانتخابية السابقة قبل عام 2018، ومما يثير الشيك والريبة في نتائج الانتخابات من قبل جمهور الناخبين والاحزاب السياسية لاسيما الأحزاب التي تخسر في الانتخابات وكذلك منظمات المراقبة الدولية والإقليمية والوطنية، وتم الاعتماد على التصويت الإلكتروني المختلط أي التصويت الذي يتم باستخدام التكنولوجيا المتطورة والتقليدية في أن واحد، بمعنى البقاء على استخدام ورقة الاقتراع والعد والفرز القديم اليدوي بجوار استخدام أجهزة التصويت الإلكتروني المتطورة، وذلك في حالة الطعن في نتائج الانتخابات يمكن الرجوع لها اوراق الاقتراع وإجراءات العد والفرز اليدوي لمطابقة النتائج، وكشفت التكنولوجيا عن قدرة الناخب العراقي على التغيير عبر عدم تجديد الثقة بنسبة (73%) من البرلمانيين السابقين، وهذا مؤشر جيد للحد من عمليات التزوير والتلاعب بإرادة الناخبين الأمر الذي اسهم في تعزيز ثقة الآخرين باستخدام الأجهزة الإلكترونية[14].

ويتم انتخاب اعضاء مجلس النواب العراقي من خلال شكل القائمة المفتوحة للتمثيل النسبي للقوائم الحزبية، وذلك باستخدام المحافظات كدوائر انتخابية[15]، ويستخدم نظام طريقة سانت ليغو، كما تم تعديل قانون الانتخاب مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 قبل يوم الانتخاب لمرتين، التعديل الأول صدر في يوم 22 كانون الثاني 2018، وجاء فيه بقسمة الاصوات الصحيحة على ناتج(7.1) بدلاً من

(6.1) الذي يضمن لمرشحي القوائم الكبير الفوز في الانتخابات، وكذلك للأخذ بجهاز تسريع النتائج الإلكتروني في عملية عد وفرز الاصوات، وزيادة مستوى التحصيل العلمي للمرشح للشهادة البكالوريوس او ما يقابلها، وبعد أقل من شهر واحد تم تعديل القانون للمرة الثانية، وجاء فيه إلغاء البند الخاص في التصويت الإلكتروني واستبداله بنص أن المفوضية تتخذ الإجراءات اللازمة لتسيير العملية الانتخابية، وسمح للقوائم الانتخابية بتخصيص نسبة لا تزيد عن (20%) من عدد المرشحين لشرائح المجتمع ممن يحمل الشهادة الإعدادية أو ما يعادل للترشيح بعد أن كان ممنوعاً في التعديل الأول، كما زاد والتعديل عدد مقاعد البرلمان بإضافة مقعد واحد لمقاعد كوتا المكونات ليصبح عدد مقاعد المجلس(329) مقعداً[16].

وتم استخدام طريقة سانت لاغو المعدلة حسب الطريقة العراقية في انتخابات عام 2018، أي تقسيم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة في الانتخابات على الأعداد المتسلسلة الفردية وبحسب عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وكذلك مراعاة كوتا النساء التي يجب أن لا تقل عن(25%) من عدد الإجمالي لأعضاء المجلس حسب ما هو منصوص في الدستور، وفي حال التساوي الأصوات لمرشحين اثنين من القائمة نفسها وكان ترتيبهم الأخير ضمن الدائرة الانتخابية يعتمد على تسلسل المرشحين في الحزب أو التنظيم السياسي في القائمة الانتخابية لتحديد من يحصل على المقعد النيابي، والمقاعد توزيع داخل القائمة الانتخابية وذلك بإعادة ترتيب التسلسلي المرشحين استنادا لعدد الاصوات التي حصل عليها كل منهم والفائز من يحصل على أعلى الأصوات، وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين حين تمتلئ المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية[17].

وشاركه في الانتخابات البرلمانية (87) حزباً و(23) ائتلافاً و(19) قائمة فردية، وتنافس فيها(6990) مرشحاً من بينهم(2001) من النساء، وبلغ عدد مراكز الاقتراع (8959) ضمت (55232) محطة اقتراع، بينما شارك(133415) مراقباً محلياً فضلاً عن (963) مراقباً دولياً، وتميزت هذه الانتخابات بضعف الإقبال وقلة نسبة المشاركين التي بلغت حسب الإحصائيات الرسمية (44.52%) ينظر الجدول رقم(1)، وهي النسبة الأقل على الإطلاق منذ إجراء أول انتخابات عامة في

عام 2005، وأسفرت نتائج الانتخابات كما أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن فوز ائتلاف سائرون بالمركز الأول وبواقع 54 مقعداً ينظر جدول رقم(2)[18].

جدول رقم(1) نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية

السنة	النسبة المئوية%
2005	76.36
2010	62.4
2014	60
2018	44.52

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:

1. عبد العزيز عليوي عبد العيساوي، النظم الانتخابية والتجربة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013، ص92.
2. سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات ،البرلمانية في العراق لعام (2010)، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، جامعة كركوك، كركوك، المجلد8، العدد1، 2013، ص29.
3. ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، مصدر سبق ذكره، ص339، ص347.

نستنتج من أن المشاركة في كل دورة انتخابية يكون هناك عزوف شعبي ويرجع ذلك إلى عدم شعور المواطن العراقي بأهميته في التغيير، إذ نلاحظ أن في كل دورة انتخابية تكرر نفس الوجوه ونفس الحكام مع تدوير المناصب بين النخبة الحاكمة، فضلاً عن المحاصصة في توزيع المناصب بين القوى السياسية القائمة على المحسوبية وليس على أساس الكفاءة وبالتالي انعكس ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وبالتالي تردي المستوى المعيشية ونقص في الخدمات، ولكل فعل ردة فعل، وكان ردة فعل المواطن هو عدم المشاركة في الانتخابات وهذا ما نلاحظه في الانتخابات البرلمانية لعام 2018، إذ كانت النسبة المشاركة وفق الاحصائيات الرسمية من قبل المفوضية العليا للانتخابات (44.52%) أي نسبة العزوف(55,48%).

جدول رقم(2) نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2018

أسم القائمة	التركيبة	عدد المقاعد
سائرون	التيار الصدري+ اليساريون	54
ائتلاف الفتح	هيئة الحشد الشعبي	47
ائتلاف النصر	رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي	42
ائتلاف دولة القانون	رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي	26
الحزب الديمقراطي الكردستاني	رئيس اقليم كردستان السابق مسعود البرزاني	25
ائتلاف الوطنية	رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي	21
ائتلاف الحكمة	السيد عمار الحكيم	19
الاتحاد الوطني الكردستاني	رئيس الجمهورية الأسبق الراحل مام جلال الطالباني	18
ائتلاف القرار العراقي	رئيس مجلس النواب الأسبق أسامة النجيفي	16
كتلة الحل	جمال الكربولي	14
حركة التغيير الكردية	السياسي الكردي الراحل نوشيروان مصطفى	5
احزاب صغيرة	-	42

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الأتية:

1. همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد16، 2019، ص56.
2. باسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص3.

نستنتج أن تلك الانتخابات بالرغم ما اتسمت به من تغيير اغلبية اعضاء مجلس النواب الموجودين في الدورات السابقة، وغياب الائتلافات الكبيرة، وتغير من المعادلة السياسية بخروج حزب الدعوى الإسلامية من سدة قيادة مجلس الوزراء، إلا أن نسبة المشاركة السياسية من قبل الشعب في تلك الانتخابات لم تكن بالمستوى المطلوب.

وأهم ما تسمت به انتخابات مجلس النواب العراقي لعام2018م هي غياب الائتلافات الكبيرة التي كانت تبنى عادة على أساس الهويات المكوناتية العرقية أو الدينية، إذ لم يعد بالإمكان الحديث عن كتلة شيعية صلدة أو ائتلاف انتخابي سني، أو كيان كردي وأسع، فالقوى الشيعية انقسمت إلى خمس (سائرون وائتلاف دولة القانون والنصر والفتح والحكمة)، والقوى السنية إلى (القرار العراقي والوطنية أغلبية سنية، وكتلة الحل) والكرد إلى (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة وحركة التغيير وحركة الجيل الجديد والاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة) ، ومن التحولات الأخرى في هذه الانتخابات هو اختراقاً قوائم في محافظات لم يكن لها الحصول على أي مقعد في الدورات السابقة، وأيضاً هنالك سابقة حدثت لأول مرة تتمثل بفوز شخصيتين كرديتين على قوائم عربية في بغداد، وفي المقابل فاز مرشحان عربيان عن قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني في نينوى، يضاف إلى ذلك فوز مرشحين من المكون معين في قوائم من مكون آخر، وهذه أحد مبادئ الوحدة الوطنية[19].

1.4 أسباب العزوف الانتخابي في العراق

تم تقسين هذا المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول الأسباب السياسية، في حين تناول المطلب الثاني المطلب الثاني الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

2.4 الأسباب السياسية

تمثلت الأسباب السياسية نحو عزوف المواطن العراق في الانتخابات البرلمانية هو النظام الانتخابي والشعور بالاغتراب السياسي والمحاصصة السياسية والنخبة السياسية والفساد السياسي.

اولاً: النظام الانتخابي: النظام الانتخابي المتبع في العراق نظام الانتخابات بالقائمة على أساس التمثيل النسبي، وما يؤخذ على هذا النظام تتمثل في كونه نظاماً معقداً وغامضاً يخضع لقواعد الحسابية يصعب على عامة الناس فهمها، وكذلك تمثيل أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية أدت إلى صعوبة قيام اغلبية قوية وثابتة، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي عبر تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي بالإضافة إلى حدوث أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية، الأمر الذي أدى إلى عزف الكثير عن المشاركة في الانتخابات

النيابية السابقة، وهناك مشكلة تكرر المرشحين في جميع الدورات الانتخابية وهي كفيلة بأبعاد الناخب عن المشاركة، فالبرلمان العراقي تتكرر الوجوه نفسها منذ أول انتخابات برلمانية عام 2005 ولم يتغير الا القليل، وكذلك الحال بالنسبة إلى المؤسسة التنفيذية، فلم يجد الناخب حلا آخر إلا لعدم المشاركة والعزوف حتى لا يعطي صوته إلى مرشح سبق وأن انتخبه مرات عديدة، والمشاركة السياسية تتطلب توافر عوامل تزيد من فاعليتها وتضمن بقائها واستمرارها وتساعد على تحقيق الشرعية للسلطة السياسية ومن هذه العوامل هي الاصلاحات القانونية عن طريق تنظيم النظام الانتخابي[20].

وأن النظام الانتخابي المعمول فيه أدى إلى شعور المواطن بغياب دوره في تقرير إرادته نتيجة لصياغة الكتل السياسية لقانون انتخابي وفق مقياسا الخاص، وبالتالي مصادرة إرادة الناخب وفي الوقت ذاته قطع الطريق على الوجوه الجديدة أو الأحزاب الكتل السياسية الناشئة باعتباره القانون يخدم مصالح الكتل الكبيرة، وبالرغم من التحول من التصويت من القائمة المغلقة إلى المفتوحة والذي يجري التصويت على أشخاص في القائمة لكن لا يخرج عن الجوهر الحقيقي إلى للقائمة الواحدة المغلقة لكي تضمن بقائهم في مراكز السلطة من ناحية ولكي يمنع صعود أي شخص آخر غير متوقع يمكن منافسهم من جهة أخرى، وبالتالي أضحت الانتخابات منذ عام 2005 هي مجرد عملية روتينية تقوم بها المفوضية العليا للانتخابات لا جدوى منها[21].

ثانياً: الاغتراب السياسي: يتوالد شعور لدى اغلب المواطنين لاسيما الشباب منهم بعدم المقدرة على احداث تغيير او انهم غير مؤثرين على القرارات الحكومية التي يصدرها صانع القرار، وبالتالي تحولهم الى متلقين يزيد من فرصة اعتزالهم عن الفعاليات الاجتماعية والتطورات السياسية، وفي ظل مجريات الاحداث في العراق ظهرت نخبة حاكمة واغلبية محكومة هذه النخبة تعيد نفسها بمسميات جديدة وهو احتكار للوجوه ذاتها مما يبعث برسائل سلبية نحو فقدان الامل بتحقيق الطموح السياسي، ففي كل دورة انتخابية نرى ضعف الاقبال على صناديق الاقتراع بينما كان يفترض اتساع المشاركة لإحداث التغيير المنشود، وأن ضعف المشاركة هي اعلى درجات الاغتراب السياسي نتيجة شعور الفرد بأن الموضوع لا يعنيه، كما أن

الاحباط نتيجة انعدام الخدمات واستشراء الفساد السياسي وحالات الفقر وارتفاع معدلات البطالة جميعها اسباب تؤدي الى ابتعاد الفرد عن البيئة[22].

أن حالة الإحباط التي اصيب بها الناخب العراقي نتيجة عملية لتكرار المشهد بعدم قدرة الحكومات المشكلة بتوفير الخدمات الضرورية وقلة فرص العمل بعدم تطبيق الوعود الانتخابية، وتولدت قناعة لدى المواطنين بأن الأحزاب والقوى السياسية لم تأت للوقوف مع الشعب ومساندته وتحقيق طموحاته في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة، بل همها الوحيد هو السعي للوصول إلى السلطة بأي وسيلة كانت وتحقيق مكاسب مادية وسياسية على حساب افراد الشعب، لذلك لم يجد الناخب حلا أخر إلا عدم المشاركة حتى لا يعطي صوته إلى مرشح سبق وأن انتخبه لمرات ولم يحقق أي شيء[23].

أن الاغتراب السياسي دفع المواطن العراقي إلى الاحتجاجات في عام 2019 عمت اغلب المحافظات العراقية، ويرجع ذلك إلى انعدام الثقة في الحكومة، بسبب التلاعب بنتائج الانتخابات، فقد لجأت الأحزاب السياسية بالتلاعب لإتمام مصالحها بعيداً عن قناعة الشعب، ولهذا كانت نسبة المشاركة(44.5%) في الانتخابات البرلمانية لعام 2018، وهي نسبة مشاركة منخفضة مقارنة بالانتخابات السابقة، وهذا دليل على عدم ايمان النسبة الكبرى من العراقيين بالعملية السياسية وفقدانهم الثقة بالانتخابات، وكانت احدى مطالب الاحتجاجات هو سن قانون انتخابات جديد يمثل فئات الشعب تمثيلاً حقيقياً، وهذا يدل على مدى الوعي السياسي لدى المجتمع العراقي[24].

ثالثاً: المحاصصة السياسية: بعد انتهاء العملية الانتخابية في العراق تبدا مرحلة المفاوضات والتوافقات بين الفائزين، فالكتل جميعها تطمح بأن تستلم حقائب وزارية وفق ما حققته في نتائج الانتخابات، فتنتج حكومة تفاوضات ومحاصصة، فلكل حزب وزارات معينة يستثمرها لصالحه من دون الالتفات إلى ما يحتاجه الشعب من خدمات هذه الوزارات ومن دون رقابة حقيقية، إلى جانب ذلك أن عملية التوافق تكاد تجعل السلطة الرقابية خالية من المعارضة فمجلس النواب خلال معظم دوراته لا يمتلك جهة معارضة حقيقية تتابع الحكومة وتتقصى أخطاءها وتحاسبها، لذلك تزداد عملية تردي الخدمات وسوء المعيشة

واحباط المواطن من حكومة لا تقدم له سوء أزمات، وهذه الأسباب يعتبرها الناخب جزءاً من نتائج الانتخابات كان مشاركاً فيها، وأن مشاركته لن تجدي نفعاً، لأنه شارك ولم يتغير شيء لا على مستوى الفائزين ولا على مستوى الخدمات[25].

وأن من نتائج المحاصصة واتباع اسلوب التوافقات بين الكتل والاحزاب السياسية القابضة على السلطة، خلق البيئة المواتية لظهور الاقطاع السياسي حيث تتحكم طائفة او قومية او حزب او عائلة وحتى فرد بمفصل من مفاصل الدولة بوصفه الحصة المقرة بموجب التوافق السياسي فغابت الصفة المؤسساتية عن الدولة ووضع الدستور جانباً، وتحولت الدولة الى مجرد غطاء للفئوية، وترتب على ذلك توزيع وتقاسم السلطة والثروة على وفق قاعدتي المكون الاجتماعي والتوافقات السياسية، وأن كل القوى السياسية تعلن رفضها للطائفية والعرقية رغم تمسكها بها وتحويلها الى طابع مميز للنظام السياسي، واتضح ذلك من خلال الدورات الانتخابية، والدولة على هذه الصورة تعبر عن كيان يضم مجموعة من المكونات العرقية، والدينية الطائفية والاثنية، فهي ليست دولة معاصرة لمواطنين يتمتعون بالحرية والمساواة في الحقوق والواجبات على اساس مبدأ المواطنة، لأن المحاصصة والتوافقات السياسية ترتكزان على رؤية قوامها تشارك المكونات الاجتماعية وليس على مشاركة المواطنين فتسود هويات المكونات الفرعية ومصالحها الفئوية على حساب الهوية الوطنية ودولة المواطنة وتخضع الدولة وبنى مؤسساتها وهياكلها الى توازن المكونات الذي يعني توزيع السلطة والثروة على اساس التوافقات والتشارك في اقتسام الغنائم وليس على اساس المشاركة السياسية[26].

أن التوافقات التي تنتج بين القوى السياسية العراقية هي مخالفة للدستور مثل توزيع المناصب السياسية وفق المحاصصة العرقية، وليس على أساس الاستحقاق الانتخابي، فضلاً عن هذه القوى اتسمت بالشخصنة ولم تستقطب مشروعاً سياسياً ولم تصل لعقد اجتماعي مع القوى الأخرى، وهذه القوى تتجه من اتجاه لآخر اعتماداً على الربح والخسارة، لا على أساس ايديولوجي، ودائما تلجأ هذه القوى لتكوين تحالفات على أسس مصلحية وتنتج عنها التوافقات اللاسياسية وتغليب المصلحة العليا للدولة[27].

رابعاً: النخبة السياسية: أن ظاهرة التصويت لقادة الكتل والكيانات السياسية (الزعامات) بسبب ثقلهم السياسي في مناطق محددة بعينها، جعل الانتخابات تفقد بريقها، وتسبب بعزوف ولاسيما من قبل الطبقة

المثقفة، إذ لا يزال تأثير المنصب الحكومي أو النيابي وزعامة الكتلة على الناخبين العراقيين الذي يجعلهم يدلون بأصواتهم لقادة الكتل أكثر من بقية المرشحين في القائمة بنفسها[28]، الأمر الذي جعل النخبة السياسية(الزعماء) تتزايد طموحاتهم الشخصية بشكل اكبر، وبالتالي زاد من تعقيد عملية تشكيل الحكومة في كل دورة انتخابية، وإن طموحات بعض هذه الزعامات كانت العقبة الأساسية إمام تشكيل حكومة تعكس رغبات وطموحات الناخبين مما جعل الأجواء السائدة غير مشجعة في الوصول إلى توافق سياسي يخرج البلاد من أزمتها، لاسيما أن مختلف القوائم والائتلافات تؤكد على الزعيم الأوحد والقائد الأوحد وعدم تقديم أي تنازلات من القائمة والتي يمكن تعد مكسبا لقائمة أخرى، وهو تصرف مازال مرفوضا في ثقافة الأحزاب والكيانات السياسية العراقي[29].

خامساً: الفساد السياسي: أن الفساد السياسي هو أخطر أنواع الفساد فهو مشرعن ومقنن بقوانين وقرارات حكومية عليا، فيوفر الحماية القانونية للفاسدين ويبعدهم عن القضاء، كذلك يبعد عنهم المساءلة من قبل الشعب، كما أن شرعنة الفساد السياسي يجعل من القضاء والأجهزة الرقابة خاضعة لسطوة السياسيين الفاسدين، وأن الفساد السياسي في العراق يحدث من خلال استخدام الطبقة الساسة لمقدرات البلد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والدينية، وتتضح صور الفساد من خلال معارضة مبادئ الدمقراطية والحكم الصالح وعدم العمل بمبدأ الشفافية وحماية الفاسدين، وأن حماية الاخيرة أصبح أمراً متكرر فالعديد من كبار الفاسدين في مؤسسات الدولة بعد أن تم كشف فسادهم يتم حمايتهم أو تهريبهم خارج العراق، وتتضح صور الفساد السياسي في العراق من خلال التلاعب والتزوير في الانتخابات وتؤجج الانتماءات الفرعية وشراء اصوات الناخبين كما يحصل في كل دورة انتخابية[30].

3.4 الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

يعاني العراق من ظاهرة البطالة والفقر، وأن هذه الظواهر انعكست على السلوك الانتخابي في بنية المجتمع العراقي ومن ثم عزوفه عن الانتخابات، إذ أعلنت وزارة التخطيط العراقية إن معدل البطالة بين فئة الشباب في العراق يبلغ(22.6%)، في حين أن النساء لهم الحصة الأكبر من البطالة، وتعتبر هذه الأرقام أقل بكثير من احصائيات أعلنها صندوق النقد الدولي في أيار لعام 2018 ، إذ بلغ معدل البطالة لدى

شريحة الشباب في العراق تبلغ أكثر من(40%)، وتقدر إجمالي نسبة البطالة في العراق بأكثر من(23%) وفق احصائيات عام 2018 وهي نسبة تشكل ارتفاعا كبيرا عن النسب التي سجلت قبل سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على ثلثي مساحة العراق منتصف عام 2014 والتي بلغت(19%)، وفق أرقام الحكومة العراقية[31].

وأن نسب الفقر في العراق وفق احصائية وزارة التخطيط عام 2018 بلغت (20%) بعد ان سجل (22.5%) عام 2014 بعد الازمة المزدوجة (الامنية والاقتصادية) التي تعرض لها العراق في العام المذكور، وأن هذه النسب تباينت بين المحافظات، بحسب النشاط الاقتصادي والحركة التنموية فيها، فهناك بعض المحافظات انخفضت فيها نسبة الفقر، واخرى ارتفعت وبعضها حافظت على ذات المستوى، كما اطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر في العراق للسنوات 2018-2022 والتي تستهدف خفض نسبة الفقر الى(16%) عند نهاية عمر هذه الاستراتيجية التي تعد الثانية بعد الاستراتيجية الاولى التي اسهمت في خفض نسبة الفقر من(23%) عام 2010 الى(15%) بنهاية عام 2013، ولكن بسبب الازمة المزدوجة عام 2014 عادت النسبة الى الارتفاع مجددا لتصل الى(22.5%)[32].

ويؤثر الفقر على مستويات المشاركة السياسية، فالفقراء عندما يقترن بالأمية لا يشجع المواطنين على المشاركة السياسية سواء من ناحية الانتخابات البرلمانية أو مجالس المحافظات، فالفقراء يشعرون بأن هذه الانتخابات لا تهمهم في شيء، وأن ما يترتب عليها سوى ببقاء المسؤولين أنفسهم في مواقع السلطة او حلول داخلين محلهم يبقى المسؤولين أنفسهم في مواقع السلطة او حلول أخرى محلهم لن يدخل أي تغيير على وضعهم[33]، فيعاني المجتمع العراقي من حرمان في جوانب مختلفة ، إذ نجد أن الفقراء يعانون من حرمان في جوانب الصحة والتعليم والخدمات الأساسية، وهذه مؤشرات على العزوف الانتخابي في عام 2018، وما سيكون عليه في الانتخابات عام 2021.

ويعاني العراق أيضا من ظاهرة الفساد المالي والإداري ولاسيما بعد عام 2003، إذ تحولت هذه الظاهرة إلى بنية مؤسسية، تدار من أطراف داخل الدولة العميقة في مؤسسات الدولة والقطاع، وخلال الفترة الممتدة بين عامي(2003 -)2020، استمرت معاناة البلاد من تفاقم ظاهرة الفساد الإداري

والمالي في غالبية مؤسسات الدولة، وفي هذا الصدد ذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2019 أن مستوى الفساد في العراق واسع جدًّا؛ إذ حصل العراق بموجب مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن المنظمة على درجة 18 من 100 وجاء ترتيبه 166 على المستوى العالمي ، مما يعكس مستوى متدنيا من النزاهة بسبب انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة والقطاع العام في العراق، وأن الفساد في العراق تقوده طبقة سياسية احترفت تحقيق الثراء بممارسة الابتزاز والاختلاس والرشوة، والاستحواذ على الصفقات التجارية والنفطية، وتسجيل آلاف الموظفين الفضائيين واستلام رواتبهم من قبل مافيات الفساد والاحتيال المصرفي، كل هذه ظواهر انعكست على السلوك الناخب العراقي، وكان القرار هو عدم المشاركة في الانتخابات[34].

وأن الاسباب الاجتماعية نحو عزوف الناخب العراقي عن انتخابات عام 2018 ترجع وجود أعداد كبيرة من أفراد المجتمع العراقي في مخيمات النزوح، وقدرة الأمم المتحدة أن أعداد النازحين بعد عام 2014 يقدر بنحو (3.1) مليون نسمة، فضلا عن تحطم مدن بالكامل ولم يجد الكثير من أبناء المحافظات المحررة مساكنهم من آثار الحرب، وكذلك هجرة أعداد كبيرة من الشباب بسبب ظروف الحرب والأوضاع المعيشية[35]، وأيضاً عزوف المرأة العراقية بشكل خاص في الانتخابات البرلمانية ويرجع ذلك إلى شعور المرأة بعدم استقرار الاوضاع السياسية ولعدة عقود في المجتمع العراقي، الأمر الذي أثر سلباً في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أن الثقافة السائدة في مجتمعنا هي ثقافة أبوية ذكورية تحد من دخول المرأة المعترك السياسي، وذلك لأن العمل السياسي يتطلب بعض المهارات التي لا تتوافر عند الكثير من النساء بسبب أنماط التنشئة الاجتماعية المحافظة، وهذا يحد من مشاركتها في النشاطات السياسية[36].

5. خاتمة:

العزوف الانتخابي يعني الامتناع عن المشاركة في المداولات أو التصويت في الانتخاب، وهي ظاهرة ذات أهمية بالغة لأنه يعتبر قراراً متعمداً بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور السياسية نتيجة غياب الوعود الانتخابية من قبل

القوى السياسية، وأن ظاهرة العزوف الانتخابي تشهدها جميع النظم السياسية وبالتحديد دول عالم الجنوب بما فيها العراق الذي شهد اربع دورات انتخابية برلمانية وكان اخرها عام 2018، وتميزت تلك الانتخابات بظروف تختلف عن سابقتها من حيث تحرير العراق من عصابات داعش الارهابي من الناحية الامنية، وظروف سياسية تمثلت باستفتاء كردستان وما تبعتها من خطوات من قبل الحكومة المركزية بعدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء وفرض عقوبات اقتصادية على الاقليم، فضلاً عن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها أغلب المدن العراقية بالمطالبة بالإصلاحات السياسية وتوفير الخدمات والقضاء على الفقر والبطالة، واسباب اقتصادية تمثلت بالقضاء على الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة، وتنويع موارد الدولة وعدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي، وجرت الانتخابات في موعدها واتسمت بغياب الائتلافات الكبيرة التي كانت تبنى عادة على أساس الهويات المكوناتية العرقية أو الدينية، وإدخال تكنولوجيا المتطورة في العملية الانتخابية، وكان النظام الانتخابي المعول به في هذه الانتخابات هي نظام التمثيل النسبي وفق طريقة سانت لاغو المعدلة حسب الطريقة العراقية، إلا أن تلك الانتخابات تميزت بالعزوف الانتخابي التي بلغت نسبة (55.48%) أي أكثر من نصف الشعب لم يصوتوا في تلك الانتخابات، كما لم تسفر النتائج عن فوز أي حزب بالحصول على الاغلبية التي تخوله في تشكيل الانتخابات، وهذا يعني البقاء على المحاصصة السياسية والتي كانت احد الاسباب في عزوف الناخب العراقي عن تلك الانتخابات الذي بدأ يدرك بأن صوته لم يغير شيء من المعادلة الانتخابية، لاسيما أن الوجوه نفسها تكرر منذ أول انتخابات برلمانية عام 2005، والجميع يمارسون السلطة في كل دورة انتخابية مع تغيير في كرسي الحكم، ولم يتغير الا القليل، فلم يجد الناخب العراقي غير عدم المشاركة والعزوف عن تلك الانتخابات.

6. الهوامش

1. عبدون ديهية وهندل صونية، الاغتراب السياسي دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر 2012-2017، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2018، ص38.
2. المصدر نفسه، ص39.
3. فيلب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص339.
4. عبدون ديهية وهندل صونية، مصدر سبق ذكره، ص40.

5. فتحي زيغمي، العزوف الانتخابي والشرعية الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص18-19.
6. عبدون ديهية وهندل صونية، مصدر سبق ذكره، ص47-48.
7. فتحي زيغمي، مصدر سبق ذكره، ص21.
8. هجولي خديجة وآخرون، ظاهرة عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة في الانتخابات شباب مدينة المسيلة نموذجا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020، ص28.
9. عبدون ديهية وهندل صونية، مصدر سبق ذكره، ص47.
10. ينظر إلى كل من هجولي خديجة وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص28-29، وكذلك فتحي زيغمي، مصدر سبق ذكره، ص22.
11. ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و 2018 نموذجاً): دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العدد132، 2020، ص345.
12. زهراء فاهم حسن الجعيفري، إشكاليات طريقة سانت لاغو الانتخابية: دراسة في الحالة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق، 2019، ص150-151.
13. ايمن احمد محمد الشمري، ملامح التغيير في البنية السياسية العراقية بعد الانتخابات البرلمانية 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد22، 2020، ص154-155.
14. ايمن احمد محمد، مسارات التحالفات والأهمية الجيو سياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2018 وأثرها في تشكيل الحكومة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد16، العدد65، 2019، ص151-153.
15. عامر بني عامر وآخرون، التقرير النهائي لمراقبة الانتخابات البرلمانية العراقية 2018 انتخابات الخارج-الأردن، مركز الحياة- راصد وفريدريش، الأردن، 2018، ص13.
16. زهراء فاهم حسن الجعيفري، مصدر سبق ذكره، ص151-152.
17. المصدر نفسه، ص159-160.
18. باسم حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير، 28حزيران 2018، ص2.
19. باسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص2-4.
20. فلاح مصطفى صديق وكاروان اورحمان اسماعيل، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدا شرعية السلطة السياسية(العراق نموذجا)(دراسة تحليلية-مقارنة)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد1، العدد4، 2017، ص120-121.
21. محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018 (العراق أنموذجا)، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، نينوى، المجلد14، العدد45، 2020، ص138.
22. علي مراد العبادي، ابعاد ومخاطر الاغتراب السياسي في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19712، 2019/6/25.
23. حمد صالح شطيب، مصدر سبق ذكره، ص139.

24. تمارا كاظم الأسدي وسالي سعد مُحَمَّد، ثورة 25 أكتوبر دراسة لقضية وطن، آشور، بغداد، 2020، ص32-33.
25. شيماء الكيالي، معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص8.
26. علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 دراسة جيوستراتيجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، بغداد، 2016، ص87.
27. نجلاء مهدي شريف، أزمة الحكم في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2014، ص59.
28. ينظر: همسة قحطان خلف، مصدر سبق ذكره، ص54، وكذلك ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، مصدر سبق ذكره، ص350.
29. ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد54، 2012، ص121.
30. مصطفى صادق عواد الكبيسي، الإصلاح السياسي في العراق بعد عام 2005(المعوقات والحلول)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2018، ص109-110.
31. نقلاً عن عرب ٤٨ / الأناضول، نسبة بطالة الشباب في العراق تبلغ 22%، على الموقع الالكتروني https://www.arab48.com ، 2018/8/23.
32. وزارة التخطيط تعلن عن تراجع معدلات الفقر في العراق، وزارة التخطيط، على موقع الالكتروني https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360، 2020/2/16.
33. حسين قاسم مُحَمَّد الياسري، مشكلة الفقر في العراق الأسباب والمعالجات، آداب البصرة، جامعة البصرة، البصرة، العدد88، 2019، ص314.
34. خضير عباس أحمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقات تحليلية، 7 كانون الأول 2020، ص12.
35. ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، مصدر سبق ذكره، ص345-346.
36. شروق كاظم سلمان، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، المجلد3، العدد8، 2006، ص137.

6. قائمة المراجع:

اولاً: الكتب

1. تمارا كاظم الأسدي وسالي سعد مُحَمَّد، ثورة 25 أكتوبر دراسة لقضية وطن، آشور، بغداد، 2020.
2. فيلب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: مُحَمَّد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

ثانياً: البحوث والدراسات

1. ايمن احمد مُحَمَّد الشمري، ملامح التغيير في البنية السياسية العراقية بعد الانتخابات البرلمانية 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد22، 2020.

2. ايمن احمد مُحَمَّد، مسارات التحالفات والأهمية الجيو سياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2018 وأثرها في تشكيل الحكومة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد16، العدد65، 2019.
3. حسين قاسم مُحَمَّد الياسري، مشكلة الفقر في العراق الأسباب والمعالجات، آداب البصرة، جامعة البصرة، البصرة، العدد88، 2019.
4. ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد54، 2012.
5. سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات ،البرلمانية في العراق لعام (2010)، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، جامعة كركوك، كركوك، المجلد8، العدد1، 2013.
6. شروق كاظم سلمان، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، المجلد3، العدد8، 2006.
7. فلاح مصطفى صديق وكاروان اورحمان اسماعيل، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدا شرعية السلطة السياسية(العراق نموذجا)(دراسة تحليلية-مقارنة)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد1، العدد4، 2017.
8. ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و 2018 نموذجاً): دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العدد132، 2020.
9. مُحَمَّد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018 (العراق أنموذجا)، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، نينوى، المجلد14، العدد45، 2020.
10. همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد16، 2019.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

1. زهراء فاهم حسن الجعيفري، إشكاليات طريقة سانت لاغو الانتخابية: دراسة في الحالة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق، 2019، ص150-151.
2. عبد العزيز عليوي عبد العيساوي، النظم الانتخابية والتجربة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013.
3. عبدون ديهية وهندل صونية، الاغتراب السياسي دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر 2012-2017، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2018.
4. علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 دراسة جيوستراتيجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، بغداد، 2016.
5. فتحي زيغمي، العزوف الانتخابي والشرعية الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
6. مصطفى صادق عواد الكبيسي، الإصلاح السياسي في العراق بعد عام 2005(المعوقات والحلول)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2018.
7. نجلاء مهدي شريف، أزمة الحكم في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2014.
8. هجولي خديجة وآخرون، ظاهرة عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة في الانتخابات شباب مدينة المسيلة نموذجا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020.

رابعاً: التقارير

1. باسم حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير، 28-حزيران 2018.
2. خضير عباس أحمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقات تحليلية، 7 كانون الأول 2020.
3. شيماء الكيالي، تقرير معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.
4. عامر بني عامر وآخرون، التقرير النهائي لمراقبة الانتخابات البرلمانية العراقية 2018 انتخابات الخارج-الأردن، مركز الحياة- راصد وفريدريش، الأردن، 2018.

خامساً: الانترنت

1. علي مراد العبادي، ابعاد ومخاطر الاغتراب السياسي في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19712، 2019/6/25.
2. نقلاً عن عرب ٤٨ / الأناضول، نسبة بطالة الشباب في العراق تبلغ 22%، على الموقع الالكتروني https://www.arab48.com ، 2018/8/23.
3. وزارة التخطيط تعلن عن تراجع معدلات الفقر في العراق، وزارة التخطيط، على موقع الالكتروني https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360، 2020/2/16.